

# «الثريا» الأمنية



تامين زيارة جون كيري إلى القاهرة إحدى مهمات «الثريا»

أن «كليك» كانت قد عملت بصورة مقربة من حملة دعم السيسي الانتخابية، وعدد من المؤسسات الإعلامية المقربة من السلطة المصرية. - في المقابل، يُظهر تاريخ «الثريا» القبرصية أن نشاطها تطوّر في مصر بالتزامن مع وصول السيسي إلى الحكم، أي أن الشركتين (الثريا أبو ظبي وقبرص) وأيضاً «كليك»، كل نشاطها في مصر لم يتطور إلا قبل عامين، ومن مندوحة القول الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين دحلان والسيسي. و«الثريا» القبرصية هي الأخرى قريبة من

”

**سياقات كثيرة تربط الشركتين المرخصتين في كل من أبو ظبي وقبرص**

**مدير الشركة في مصر هو «هيجور» سابق، في سلاح الجو الأميركي**

السلطة المصرية، وتكفي معرفة التسهيلات التي تأخذها عبر النظر إلى حجم وحساسية المشاريع التي تتولى أعمال حمايتها وأمنها، في ظل اعتمادها على كادر إداري من خلفية أمنية وعسكرية يمكنها من نسج تلك العلاقة «الطيبة».

كما يظهر أن مديرة أحد أفرع الشركة «إفنت برو» (التابعة للثريا هولدنغ)، وقريبة رئيس مجلس إدارتها، كانت تعمل ضمن أهم المنتجات السياحية في شرم الشيخ مديرة للتسويق، وهو موقع يسمح أيضاً بضمّان زهاب عقود الحماية والأمن للمنشآت والشخصيات إلى جهة محددة، ويتيح علاقات جيدة مع أصحاب القرار في الدولة والجيش والمخابرات.

- اعتمدت «الثريا» القبرصية خلال تطور عملها في البلدان الجديدة التي تدخلها على أسماء مختلفة عن اسمها الحقيقي، وكذلك شعارات (logo) مغايرة أو قريبة لها، دون

“

إعلان الارتباط بالشركة الأم، ثم تعود لتتبني تلك الشركة كفرع يعمل رسمياً لها.

- مثلما بدت رخصة «الثريا» الإماراتية مبهمه بخلوها من رأس المال وعدد الموظفين، ووجود ترخيص قبل سنوات تحت اسم معدل وعنوان مختلف، يوضح البحث في التراخيص القبرصية، أن «الثريا» قدمت ثلاث رخص في نيقوسيا، إحداها علامة تجارية عالمية حصرية، وذلك تحت مسميات مختلفة وعناوين مختلفة في العاصمة القبرصية، تقع كلها في محيط جغرافي ضيق، بل لا تتجاوز مدة التنقل بين العنواين المعلنين، خمس دقائق مشياً على الأقدام. كذلك يبدو وجود عدد من الشركات الفرعية وهمياً، ولا يتعدى كونه واجهة لتبني مشاريع قيد العمل تحت مسميات أخرى في بعض البلدان، مثل «أكاديمية الثريا» و«الثريا الأوروبية». وبما أن «الثريا»، كاسم شهير في الوطن العربي لا يتردد سوى لنطاقين شهيرين: الأول هو شركة «الثريا» للاتصالات في الإمارات، وهي بالتأكيد ليس لها علاقة بموضوع بحثنا، فإن النطاق الثاني، «الثريا» الأمنية، التي تدور في دوائر محمد دحلان، الشخص نفسه الذي يقضي دوايمه اليومي في «الثريا» أبو ظبي، والشخص ذاته الذي يرتبط بعلاقة وثيقة بفادي السلامين صاحب المعاملات الخاصة بالبيع والشراء في القدس ثم التنازل لـ«الثريا»، هي التي تعيننا.

وإلى الآن، لا شيء ينفي أن تكون هذه «الثريا» هي «الثريا» نفسها، من أبو ظبي إلى قبرص، ودول عملها كافة، على أن تكون الإماراتية محصورة النشاطات في تنظيم مؤتمرات وتقديم أبحاث، لأن أحداً ما في أبو ظبي يرفض أن يتلوث اسم الإمارة مباشرة في نشاطات «الثريا» الكبيرة، التي أحسنت اختيار قبرص مكاناً ملائماً قانونياً وأمنياً لعملها، وهي الخطوة نفسها التي تعلّم دحلان من تجاربه أن يفعلها، بعد تجربته مع شركات أخرى على أسماء مختلفة فيها، وليس صعباً على الرئيس أبو فادي إيجاد أسماء «كبش فداء».

## ربط خيوط القصة

تلخيصاً لمجريات البحث بعد استعراض نتائج هذه التحقيقات الثلاثة، عن العقار المقدسي والشركة الإماراتية والوسيط اللامع، ثمة لدينا «الثريا» الإماراتية المسجلة بأسماء شخصين ليس لهما وجود في عالم الأعمال والإنترنت، ولدينا إمبراطورية أمنية كبرى تتوسع في الشرق الأوسط والأدنى وتعمل بكل فروعها باسم «الثريا». وقريبة جداً من دوائر محمد دحلان، الذي لا يظهر في واجهتها، ولكنه يعمل في «الثريا» التي مقرها في معسكر آل نهيان في أبو ظبي، والأخيرة لا عنوان واضح لها ولا موظفين ولا رأسمال معلن، تحصل على ترخيص لمدة معينة ثم تغيب، اشترت في القدس عقاراً قرب المسجد الأقصى، داخل شارع انتهت ثمانية من بيوتها إلى المستوطنين، عبر وسيط هو أحد رجال دحلان، اسمه فادي السلامين، تمكن من الحصول على جميع التسهيلات القانونية من السلطة الفلسطينية وإسرائيل، برغم مشكلاته الكبيرة مع الأولى وتحسينه الفرص لفضحها، فبدف 2,5 مليون دولار على عقار قديم من أملاك عائلة جودة (الحسيني)، بقي على حاله يدفع مستأجره للعائلة دون علمهم ببيع العقار، لكن تم تسجيله بداية هذا العام في وزارة القضاء الإسرائيلية باسم السلامين الذي هو من هو، والملكية أساساً مسقط لـ «الثريا»، التي لا براءة أو وطنية في شرائها المبني في القدس، واختيار السلامين تحديداً لهذه المهمة.

يسجل أحياناً ردوده على جمهوره عبر صفحته على «فايسبوك» من هذا المقر. لكن هذا ليس مهماً، فالثريا - أبحاث - هناك تعمل كأداة مكملة للمؤسسات الإعلامية والاقتصادية التي يستخدمها لتعزيز سياسات أبو ظبي في المنطقة والعالم. كما أن غياب الموقع الإلكتروني وصفحات وسائل التواصل الاجتماعية لـ«الثريا» تدفع إلى التدقيق في البحث، ليتضح أن شركة مصرية «كليك سولوشن»، عملت على تصميم الموقع الإلكتروني غير المنشور للشركة، وكذلك تصميم شعار «الثريا». وبالتدقيق أكثر، تبين

و«أبو فادي» أيضاً صاحب علاقات متينة مع أجهزة الاستخبارات الغربية والمتهم بالتنسيق المباشر مع الجانب الإسرائيلي، ومارس عدداً من النشاطات في بلدان شرق أوروبا ولعب خلال السنوات الأخيرة دوراً مهماً عبر منصبه الأمني، في تنفيذ سياسات الإمارات المعلنة منها والمخفية تجاه دول المنطقة، خاصة في بلدان مثل مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي صارت ملعب دحلان الرئيسي. ووفق مصادر ملعب خاصة، فإن «الثريا» التي اشترت العقار هي المقر الذي يعمل فيه بصورة يومية دحلان، بل

حول التشابه في طبيعة النشاطات وأماكن النفوذ، وذلك على ضوء عدد من النقاط: - تستضيف مؤتمرات «الثريا» الإماراتية، عسداً مهماً من الشخصيات العربية والأوروبية، وفي ظل عملية شراء العقار المقدسي والتنازل عنه إلى «الثريا»، يبرز من بين الأسماء الحاضرة بشكل دائم، محمد دحلان، الذي هو على صلة كبيرة أصلاً بالمشتري - الوسيط (فادي السلامين). ودحلان هو رئيس «جهاز الأمن الوقائي» الفلسطيني السابق، ومستشار ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد للشؤون الأمنية.

”

**عملية التوظيف شكلية ويُختار الثقات من الأمن والجيش**

“

معها لأنها تكاد تكون الوحيدة في تقديم نوعيات محددة من الخدمات، خاصة أن تعاونها الوثيق مع المخابرات المصرية وتقديمها تقارير إلى السفارات بخلفية العاملين فيها جعلتها تحظى بثقة السفارة الأميركية، التي كلفتها بالاشتراك في تأمين آخر زيارتين لوزير الخارجية جون كيري.

كذلك علم بأن هذه الشركة استعين بها أيضاً للاشتراك في تأمين تنقلات جزء من الوفد المرافق للملك السعودي سلمان خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة، في وقت تعرض فيه أنها تؤمّن على منشآت النفط في عدة بلدان، بجانب التأمين على منشآت حيوية في قناة السويس. ورغم إنشاء المخابرات المصرية شركة «فالكون» الأمنية قبل سنوات، فإن «الثريا» التي تعمل فرعاً لشركة عالمية في مصر تستهدف نوعية أخرى من التأمين مرتبطة بالتعامل مع الجهات الأجنبية، وهو ما

محمد مرسي قبل أربعة أعوام. وخاطبت «الثريا» مصر عدة شركات دولية تعمل في البلاد لتأمينها وتأمين موظفيها، من بينها شركة «إيني» الإيطالية التي تنفذ مشروعات استكشاف حقول للغاز الطبيعي، بالإضافة إلى شركات أميركية تنفذ مشاريع عدة. ووفق المعلومات، فإن «الثريا» وضعت ضمن قائمة أفضل الشركات التي يمكن التعاون

معها لأنها تكاد تكون الوحيدة في تقديم نوعيات محددة من الخدمات، خاصة أن تعاونها الوثيق مع المخابرات المصرية وتقديمها تقارير إلى السفارات بخلفية العاملين فيها جعلتها تحظى بثقة السفارة الأميركية، التي كلفتها بالاشتراك في تأمين آخر زيارتين لوزير الخارجية جون كيري.